

البيمارستان المنصوري منذ تأسيسه وحتى نهاية القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي

حياة ناصر الحجي *

* حصلت على دكتوراه الفلسفة في التاريخ عام ١٩٧٥ من جامعة لندن.
تعمل استاذاً لتاريخ العصور الوسطى بقسم التاريخ بجامعة الكويت.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إنجاز مهم من إنجازات عصر سلاطين المالك وهو البيمارستان المنصوري، الذي قام السلطان المنصور قلاوون بإنشائه في النصف الثاني من القرن السابع الهجري.

يقدم البحث وصفا لتأسيس البيمارستان، وكيفية بنائه، وأقسامه، وتجهيزاته، وأدواته، ومؤهلات الأطباء الذين عملوا فيه. ويتناول بالتحليل الشخصيات التي أشرفت على إدارته، وأسلوب العمل في البيمارستان، من حيث تنظيمه كمركز للعلاج وكمركز للتعليم الطبي. ويقدم عرضا مفصلا للخدمات التي كان يؤديها لعامة الناس وخاصتهم، باعتباره مؤسسة اجتماعية توضح مدى عناية المجتمع الإسلامي بالمريض والفقير.

ويبين البحث أن إلغاء الفروقات الجنسية والعنصرية والانتمائية بين المرضى المسلمين المحتاجين للعلاج، بحيث يحظى الجميع بالقدر نفسه من الرعاية والعناية، دون تفرقة أو أولوية أو وساطة، إنما هو دليل واضح على الرغبة في توفير العلاج اللازم لكل مريض طلبا للخير والثواب. كما أن تهيئة العلاج المجاني لكل من يطلب الشفاء هو برهان على تطبيق مبدأ المساواة في العلاج، والدواء لكل المرضى.

وينظر البحث إلى انتظام العمل في البيمارستان المنصوري لقرون تلت على أنه إنجاز حضاري، يضاف إلى الانجازات الحضارية، التي أخذ المالك على عاتقهم مهمة القيام بها، في حق خدمة الحضارة العربية الإسلامية.

مكائنه التاريخيه

عندما زار السلطان المنصور قلاون^(١) التربة الشريفة المستجدة لوالدة ابنه الصالح المتوفاه في شوال سنة ٦٨٢ هـ/١٢٨٣م، أمر بإنشاء تربة، ومدرسة، وبيمارستان^(٢)، ومكتب سبيل، فاشترت الدار القطبية، وما يجاورها— وهي بخط بين القصرين بالقاهرة، من خالص مال قلاون، وعوض سكان الدار القطبية بالقصر المعروف بقصر الزمرد برحبة باب العيد. وكان انتقال سكان الدار القطبية منها إلى قصر الزمرد في ١٢ ربيع الثاني سنة ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣م^(٣).

وكان أن قرر المنصور قلاون عمل الدار القطبية بيمارستانا، فندب الطواشي حسام الدين بلالا المغيبي، للتفاوض مع صاحبها مؤنسة خاتون، فوافقت بشرط أن تعوض عنها بدار تستقر فيها مع أطفالها، فعوضت قصر الزمرد، مع مبلغ من المال، تسلمته، ثم تمت عملية البيع (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧).

ومنذ تلك اللحظة بدأ في عمارتها بيمارستانا، وقبة، ومدرسة، باسم السلطان المنصور قلاون^(٤).

ويعتبر البيمارستان المنصوري حسبما هو مسجل في المصادر المملوكية، أشهر البيمارستانات التي أنشئت في ذلك العصر، وقد أطنب مؤرخو العصر، ورحالته في وصف محاسنه. ومن ذلك ما يقوله الرحالة المعاصر ابن بطوطة عن البيمارستان المنصوري «وأما المارستان الذي بين القصرين عند تربة الملك المنصور قلاون، فيعجز الواصف عن محاسنه، وقد أعد فيه من المرافق، والأدوية ما لا يحصر، يذكر أن مجباه ألف دينار كل يوم» (ابن بطوطة، ١٩٧٥: ٥٤).

ويقول القلقشندي نقلا عن ابن فضل الله العمري في «مسالك الابصار»، «وهو الجليل المقدار، الجليل الآثار، الجميل الإيثار، العظيم بناؤه، وكثرة أوقافه، وسعة إنفاقه، وتنوع الأطباء والكحالين، والجراحية فيه» (القلقشندي ١٩١٣ — ١٩٢٢، ج ٣: ٣٦٦).

وكذلك يقول عنه القلقشندي: «وليس له نظير في الدنيا في بره ومعروفه» (القلقشندي، ١٩١٣ — ١٩٢٢، ج ٤: ٣٨).

وكان الهدف الاساسي الذي قصده المنصور قلاون من بناء كل ذلك، هو فعل الخير^(٥). وعندما يكون موضوع البيمارستان المنصوري قيد البحث، والدراسة، فإننا نتساءل من أين بنى

البيمارستان؟ وما هي الأسباب التي جعلت المنصور قلاون يفكر بعمل هذا المركز الصحي الخيري؟ وما هي الظروف التي ساعدت على بنائه بهذه الأموال الطائلة، والوقت السريع؟ ونبدأ الإجابة على هذه الأسئلة بذكر أن الدار القطبية، وما يجاورها، اشترت «من خالص مال السلطان الملك المنصور» (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٧: ٢٧٨).

أما ابن دقماق فيقول: «إن الملك المنصور قلاون لما أراد عمارة المارستان، أخربها (قلعة الروضة)، وأخذ حواصلها، وعمر بها المارستان، والمدرسة، والتربة» (ابن دقماق، ١٨٩٣، ق ١: ١١٠).

وقد نقلت الأعمدة الرخام، والأعتاب، من قلعة الروضة إلى البيمارستان (ابن إياس، ١٩٨٤، ج ١: ٣٥٣).

أما لماذا بنى المنصور قلاون البيمارستان المنصوري، فإن المنصور قلاون لما توجه وهو أمير إلى غزو الروم في أيام الظاهر بيبرس سنة ٦٧٥هـ / ١٢٧٦م أصابه بدمشق قولنج عظيم، فعالجه الأطباء بأدوية أخذت له من البيمارستان النوري، فبرأ، وركب حتى شاهد البيمارستان، فأعجب به، ونذر إن أعطاه الله الملك أن يبني بيمارستانا، فلما تسلطن، أخذ في عمل ذلك (المقرئزي، ١٨٥٣، ج ١: ٤٠٦).

أما ابن إياس فيذكر في «بدائع الزهور في وقائع الدهور» أن «سبب بناء هذا البيمارستان، وهذا المعروف، والآثار العظيم، الذي صنعه قلاون، قيل إنه أمر بشيء كان له فيه اختيار، فخالفه جماعة من العوام، ورجوا الممالك، فغضب عليهم السلطان، وأمر الممالك أن يقتلوا كل من وجدوه من العوام، فاستمر السيف يعمل فيهم ثلاثة أيام، فقتل في هذه المدة ما لا يحصى عددهم من العوام، وغيرهم، وراح الصالح بالطالح، فلما تزايد الأمر، طلع القضاة مشايخ العلم إلى السلطان، وشفعوا فيهم، فأمر بكف القتل عنهم، بعدما قتل من الناس جماعة كثيرة.

فلما جرى ذلك، ندم السلطان على ما وقع منه، فأشار عليه بعض العلماء أن يفعل شيئا من أنواع البر والخير، لعل أن يكفر عنه ما جرى منه، فشرع في بناء هذا البيمارستان، وصنع فيه هذا الخير العظيم» (ابن إياس، ١٩٨٤، ج ١: ٣٥٤). ومع تعدد الروايات عن سبب إنشاء البيمارستان إلا أننا نرى أنها لا تتعارض من ناحية أن هدف الخير كان من أهم الدوافع وراء هذا العمل الجليل، ونحن نرجح ذلك.

بناء البيمارستان وعمارته

وَكَلَّ المنصور قلاون الأمير عز الدين أيبك الأفرم الصالحى^(١)، «أمير جندار» في وقف ما

عينه من المواضع، وترتيب أرباب الوظائف، وغيرهم، وجعل «النظر» لنفسه أيام حياته، ثم من بعده لأولاده، ثم بعدهم لحاكم المسلمين الشافعي (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٢٦) (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧).

ويقول القلقشندي: «ونظره رتبة سنّية، يتولاها الوزراء، ومن في معناهم» (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ٣: ٣٦٦) ومنذ ذلك الوقت ظهرت وظيفة «نظر البيمارستان»، أي القائم على جميع شئون البيمارستان المنصوري، «وهي من أجل الوظائف، وأعلىها، وعادة «النظر» فيه من أصحاب السيوف، لأكبر الأمراء بالديار المصرية» (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ٤: ٣٨).

ورتب الأمير علم الدين سنجر الشجاعي^(٧) مشرفاً على عمارة البيمارستان، فأظهر من الاهتمام بالعمارة، والبناء، ما لم يسمع بمثله. وقد اجتهد الأمير سنجر الشجاعي في جلب المواد الضرورية للبناء، من مختلف البلاد، كما أحضر الأعمدة الرخامية اللازمة، ووضع له تخطيطاً متكاملًا. فعمرت في أيسر مدة، وأنجزت العمارة في أحد عشر شهراً سنة ٦٨٣هـ / ١٢٨٤م، بحيث لا يصدق الناظر إليها أنها شيدت خلال هذه المدة القصيرة^(٨).

وفي هذا الصدد يقول المقريزي إن طائفة من أهل الديانة «عابوا المارستان لكثرة عسف الناس في عمله» (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧). ولعل السبب في هذا القول، يعود إلى أن الأمير سنجر الشجاعي عندما بدأ العمارة، بعد تكليف السلطان له، أخرج النساء من الدار القطبية من غير مهلة. ثم أخذ لثلاثمائة أسير، وجمع صنّاع القاهرة، ومصر، وتقدم إليهم بأن يعملوا بأجمعهم في الدار القطبية ومنعهم أن يعملوا لأحد في المدينتين شغلاً، وشدد عليهم في ذلك، وكان صارماً في كلامه، فلازموا العمل عنده. ونقل من قلعة الروضة ما احتاج إليه من العمدة الصوان، والعمدة الرخام، والقواعد، والاعتاب، والرخام البديع، وغير ذلك. وصار يركب إليها كل يوم، وينقل الأنقاض المذكورة على العجل إلى البيمارستان، ثم يلازم المكان، فيقف مع الصنّاع على السقالات حتى لا يتوانوا في عملهم. وأوقف مماليكه على مشارف الطرق. فكان إذا مر أحد، ألزموه أن يرفع حجراً ويلقيه في موضع العمارة، ولم يُغفَ أحداً من عمل ذلك، فتحذر الناس من المرور في تلك المنطقة (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧).

ونتيجة لكل ذلك، ظهرت بعد الانتهاء من عملية بناء البيمارستان فتوى بعدم جواز الصلاة في تلك العماائر، بل إن الدخول إليها مكروه. فشق ذلك على الأمير الشجاعي، وجمع القضاة، ومشايخ العلم، فانتقد بعضهم ولاية الأمر الذين لا يترددون في اغتصاب الأراضي، والعسف مع

العمال، وهدم ما عَمَّره الغير، فانتاب الشجاعى قلق شديد، وتحدث فى ذلك الأمر مع الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد^(١)، وبين له أن المنصور قلاون إنما أراد بهذا العمل محاكاة نور الدين الشهيد، والاقتداء به، لرغبته فى عمل الخير (المقريزى، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧ - ٤٠٨).

ويفسر المقريزى أسباب ذلك الموقف من القضاة، والشيخ، نتيجة أخذ الدار القطبية من أهلها بغير رضاهم، وإخراجهم منها ظلماً، واستعمال أنقاض القلعة بالروضة، والعسف مع العمال، وتسخير الرجال (المقريزى، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٨). ولكن استنكار الناس لذلك كله لم يلبث أن تلاشى، إذ اعتاد ذلك المجتمع على تطاول أصحاب السلطة على أملاك الآخرين، والعسف مع العمال، والمستخدمين، وإن تفاوتوا فى جرأتهم على إحداث ذلك الظلم، ومقداره. ومن ثم أقبال الناس على هذه المؤسسة الخيرية الصحية دون حذر، أو توجس.

وعند عودة المنصور قلاون من دمشق، فى شعبان سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م، رغب فى الاطلاع على سير العمل فى بناء تلك المؤسسة الدينية، التعليمية، الصحية، حيث شاهد القبة الموقوفة لدراسة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والمدرسة المقررة لتعليم العلوم الشرعية، والعبادات الفقهية، والطب، والحساب، والبيمارستان، لشفاء المرضى من جميع الأسقام. ثم ترأس هناك اجتماعاً موسعاً، ضم العلماء، والأئمة، والقراء، والشعراء، بحضور المشرف على البناء الأمير علم الدين سنجر الشجاعى، ثم غادر المكان، وهو مسروراً بما رأى من منجزات ضخمة متكاملة (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ١١٥).

وفى رمضان سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م أنجزت عمارة البيمارستان الكبير المنصوري، والمدرسة والقبة (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٥٦) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٩) (المقريزى، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٧٢٥).

وقد انفرد البيمارستان بأواوينه الأربعة، وبكل إيوان «شاذ روائى»^(٢)، وبدور قاعاتها فسقية يصير إليها الماء من «الشاذروانات». كما تميز برخامه الفاخر، وبساتينه، ومياهه الوفيرة، بحيث لم يكن له مثيل فى مصر والشام (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٥٦ - ٥٧) (المقريزى، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦).

ولما كملت عمارة البيمارستان أوقف السلطان المنصور قلاون من أملاكه القياسر، والرباع، والخوانيت، والحمامات، والفنادق، والأحكار، وغير ذلك. إلى جانب عدد من الضياع بالشام. وكان يتوفر من كل ذلك شهرياً مبلغ كبير^(٣)، «وجعل أكثر ذلك على البيمارستان» (ابن

الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٩). ولعل السبب وراء ذلك يعود إلى اعتقاد القائمين على البيمارستان بأهمية الخدمات الصحية، والوقائية، والاجتماعية المختلفة، التي سيكون البيمارستان مركزاً لها. إلى جانب شمولية هذه الخدمات، وعموميتها، لجميع الناس، الأمر الذي يستلزم بذلك منتظماً، ومستمراً.

وكان يتوفر من جملة الأملاك الموقوفة على البيمارستان في مصر وغيرها «ما يقارب ألف ألف درهم في كل سنة» (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦).

ومهما كان الاختلاف بين مصادر التاريخ المملوكي في قيمة المبالغ المخصصة لكافة مصارف البيمارستان، فإننا نفهم منها جميعاً، أن ما رصد لأجل ذلك كان مبلغاً طائلاً، تحقيقاً لهدف الامتياز، والكفاية، في جميع الخدمات التي يؤديها البيمارستان المنصوري. ومن ثم يقول ابن الفرات: «وتنوع السلطان الملك المنصور، أجزل الله ثوابه ورحمه، في وجوه البر والقربات، وهذه الجهات المباركة. والأوقاف المبرورة باقية، مستمرة، يزيد وقفها وينمو بحسن نية واقفها، ومباشرة نظارها، وينقص في بعض الأحيان، ويفسد بسؤ تدبير مباشرتها» (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ١١).

وقد كان للأوقاف دور رئيسي في توفير ذلك الربح الوفير، وفق جدول زمني منتظم، ومحدد، بحيث لا يقع أي عجز مادي، قد يسبب قصوراً في العناية الطبية، أو الرعاية الصحية التي يحققها البيمارستان لعامة الناس، طيلة الوقت. ومن ذلك الربح الطائل كان يصرف على احتياجات البيمارستان، ومن فيه من المرضى المقيمين، والطائرين، وما تحتاج إليه كل طائفة منهما من الدواء، والشراب، والغذاء، والكسوة. بالإضافة إلى أجور الأطباء، والموظفين من أمناء، ومشرفين، وفراشين (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٦)، (ابن إياس، ١٩٨٤، ج ١: ٣٥٣). وتقع على عاتق «ناظر الوقف»^(١٢) تولى مهمة تأجير أوقاف البيمارستان، على مختلف أنواعها، بحيث تكون مدة العقد ثلاث سنين، وأن يكون المؤجر مسلماً مقتدرًا، ورعاً، تقياً، ملتزماً. ويتولى «الناظر» الإشراف على تحصيل الإيجارات، وعمل الترميمات، والإصلاحات اللازمة (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦١ - ٣٦٢).

وقد افتتح المنصور قلاون نفسه البيمارستان، في حفل كبير، شارك فيه الأمراء، والقضاة، والعلماء، والأئمة، والحكماء. وقدمت فيه مختلف أنواع الأشرطة والأطعمة. ثم أعلن قلاون أمام الملأ أن هذا البيمارستان لجميع المسلمين من مختلف الطبقات العليا، والدنيا، على حد سواء. ويتساوى في الانتفاع منه، الملك، والمملوك، والكبير والصغير، والحر والعبد، والذكر والأنثى.

وسوف يتوفر فيه من الأطباء والمساعدين، والصيادلة، والأدوات، والأدوية، ما يكفي لعلاج جميع الأمراض الحسية، والعصبية، والعقلية، باستخدام مختلف الأساليب العلاجية، من عقاقير، وجراحة، بحيث يجد فيه كل مسقوم ما يفيد، ويحقق له الصحة والعافية. كما يحق لمن يخرج منه معافي كسوة، ومن مات جهاز، وكُفّن، ودفن^(١٣).

وقد نص على ذلك كله حرفياً في وثيقة الوقف^(١٤): «.. وهذا البيمارستان.. لمدواة مرضى المسلمين الرجال والنساء، من الأغنياء المثرين، والفقراء المحتاجين، بالقاهرة، ومصر، وضواحيهما، من المقيمين بهما، والواردين إليهما من البلاد والأعمال، على اختلاف أجناسهم وأوصافهم، وتباين أمراضهم، وأوصابهم من أمراض الأجسام، قلّت أو كثرت، اتفقت أو اختلفت، وأمراض الحواس، خفيت أو ظهرت واختلال العقول التي حفظها أعظم المقاصد والأغراض، وأول ما يجب الإقبال عليه دون الانحراف عنه والأعراض، وغير ذلك مما تدعو حاجة الإنسان إلى صلاحه، وإصلاحه، بالأدوية والعقاقير المتعارفة عند أهل صناعة الطب» (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٣ - ٣٥٨ - ٣٥٩) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٣٨). وزيادة على ذلك تؤكد وثيقة الوقف ان البيمارستان المنصوري للجميع:

«يدخلونه جوعاً ووحداً، شيوخاً وشباناً، وبلغاً وصبياناً، وحرماً وولداناً، يقيم به المرضى الفقراء، من الرجال والنساء، لمدواتهم إلى حين بروتهم وشفايتهم، ويصرف ما هو معد فيه للمدواة، ويفرق للبعيد والقريب والأهلي والغريب، والقوي والضعيف، والدنيء والشريف، والعلوي والحقير، والغني والفقير، والمأمور والأمير، والأعمى والبصير، والمفضول والفاضل، والمشهور والخامل، والرفيع والوضع، والمترف والصعلوك، والمليك والمملوك، من غير اشتراط لعوض من الأعواض، ولا تعريض بإنكار على ذلك، ولا اعتراض، بل لمحض فضل الله العظيم» (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٢ - ٣٠٣، ٣٥٩) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٣٨ - ١٣٩).

وهكذا كان البيمارستان، حسب المرسوم السلطاني، مفتوحاً على مدى أربع وعشرين ساعة، لتقديم مختلف الخدمات الطبية لكل مريض أيا كانت منزلته، بل يتساوي في الاستفادة من هذه الخدمات الطبية الغني والفقير، على حد سواء، دون تمييز (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٥٨) (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦) (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٣٨ - ١٣٩). ولاشك أن إلغاء الفروقات الجنسية، والعنصرية، والانتمائية، بين المرضى المسلمين المحتاجين للعلاج، بحيث يحظى الجميع بنفس القدر من الرعاية، والعناية، دون تفرقة، أو أولوية، أو وساطة، هو دليل واضح على الرغبة في توفير العلاج اللازم لكل مريض، وذلك طلباً للخير والثواب. كما أن تهيئة العلاج المجاني لكل من يطلب الشفاء هو

برهان على تطبيق مبدأ المساواة في العلاج، والدواء لكل المرضى. ومن جانب آخر تحذر وثيقة وقف السلطان قلاون «ناظر الوقف» من أن يعالج في البيمارستان يهودياً أو نصرانياً. كما تحذره الوثيقة كذلك من أن يوظف أو يستخدم من الأطباء، أو من المباشرين، أو من أرباب الوظائف بهذا البيمارستان يهودياً أو نصرانياً، فهو وقف للمسلمين دون غيرهم من اتباع الديانات الأخرى (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٧) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤١ - ١٤٦).

التجهيزات الداخلية

وجهاز البيمارستان بالأسرة، والفرش، والطراريح، والأنطاع، والمخدات، واللحف، والشراشف، ولكل مريض فرش كامل (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ١٢٧) (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٣) (المقريزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦) (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤١). ويقع على عاتق «ناظر الوقف» تزويد البيمارستان بانتظام بما يحتاج إليه من أسرة حديد، أو خشب، حسب الحاجة، مع لحف محشوة بالقطن، وطراريح محشوة بالقطن أيضاً، وملاحف قطن. وللناظر الحرية في شراء كل ذلك جاهزاً من الأسواق، أو الإيعاز إلى الخياطين لعمل ما يريد وفق الأجرة المناسبة. ويجب أن يحرص «ناظر الوقف» على أن يهيئ لكل مريض ما يلائمه من سرير، وفرش، حسب حالته الصحية (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٣) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤١). كذلك كان من واجبات «ناظر الوقف» تزويد المرضى يومياً بالمشموم، كما يخصص لكل مريض أواني فخارية لطعامه، وأقداح زجاج لشربه، وأباريق فخار، مع سرج، وقناديل وزيت للوقود، من أجل الإضاءة (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٤) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٢ - ١٤٣).

وقد نصت وثيقة الوقف أيضاً على ضرورة صرف مراوح من الخوص، ليستخدمها المرضى في التخفيف من حرارة الصيف. وخصصت في البيمارستان أماكن لطبخ طعام المرضى، حيث كان يطبخ لهم الشوربة، والرز، والدجاج، والفرايخ، واللحم. وكان لكل مريض قائمة طعام خاصة لغدائه وعشائه، حسب أوامر الطبيب المعالج (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٥) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٣).

وقد اوقفت حقول معروفة بأكملها من أجل مد البيمارستان بالخيار البلدي، والتمر حنا، والياسمين (ابن إياس، ١٩٨٤، ج ١: ٣٥٣).

كما قضت وثيقة الوقف على أن يكون هناك غطاء للأواني التي يقدم فيها غذاء المرضى لمنع التلوث، ويختص كل مريض بإناء منفرد لغدائه دون مشاركة أحد من أجل الوقاية الصحية

(ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٤) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٣). ويظهر هنا بوضوح أن المشرفين على البيمارستان اعتمدوا مبدأ النظافة، والحرص، كأسلوب وقاية ضد عدوى الأمراض.

وتنص وثيقة وقف المنصور قلاوون على مصالح البيمارستان المنصوري أيضا بتزويده بالفواكه، والخمائر، والسكر إما لأجل عمل الأشربة السكرية، وإما من أجل صناعة المعاجين (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٣) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٢).

ولعله من المفيد هنا أن نضيف أنه «أشراط أيضا في وقفه أن يحضر في كل ليلة من أبواب الآلات أربعة يضربون بالعود حتى يساهروا الضعفاء، وأجرى عليهم الجوامك (١٥) في كل شهر» (ابن إياس، ١٩٨٤، ج ١: ٣٥٣).

التنظيم الطبي والعلاجي

كان من ضمن مسؤوليات المحتسب (١٦) أن يأخذ على الأطباء عهد أبقرط، فيحلفهم «أن لا يعطوا احداً دواء مضرأ، ولا يركبوا له سما، ولا يصفوا سما عند أحد من العامة، ولا يذكروا للنساء الدواء الذي يسقط الأجنة، ولا للرجال الذي يقطع النسل، وليغضوا أبصارهم عن المحارم، عند دخولهم إلى المرضى، ولا يفشوا الأسرار، ولا يهتكوا الأسرار، ولا يتعرضوا لما ينكر عليهم فيه» (القرشي، ١٩٧٦: ٢٥٦).

وقَسَمُ الأطباء هذا، يماثل العهد الذي يقطعه الطبيب اليوم عند تخرجه، ليبدأ العمل في أحد المستشفيات. ولا شك في أن الحلف الذي يأخذه الطبيب على نفسه بحضوره المحتسب، يجعله فيما بعد مسؤولاً من الناحية القانونية، عند مخالفة أي من شروطه.

وأما الكحالون (١٧)، فكان المحتسب لا يعطيهم إذن العمل، إلا بعد إجراء الامتحان المقرر، والخاص بالعيون، وما يتعلق بها من أمراض، وظواهر، وعقاقير، فإن اجتاز الكحال الامتحان أخذ على نفسه قسماً علنياً بحضوره المحتسب، بأن يعمل باخلاص وأمانة متبعا لأحدث الوسائل في العلاج، وأجود أنواع العقاقير، والأكحال (القرشي، ١٩٧٦: ٢٥٧).

وأما المُجَبَّرُونَ (١٨) فلا يحل لأحد أن يتصدى للجبر، إلا بعد أن يمتحنه المحتسب في كتب الجبر، وأن يعلم عدد عظام جسم الإنسان، وشكل كل واحد منها، وصورته، وقدره، حتى إذا

انكسر منها شيء، أو انخلع رده إلى موضعه على هيئته التي كان عليها (القرشي، ١٩٧٦: ٢٥٨).

وأما الجراحيون^(١١)، فيجب عليهم أن يعرفوا علم التشريح، وأعضاء الإنسان، وما فيه من عضل، وعروق، وشرابين، وأعصاب. وأن يعلموا كيفية استخدام مختلف أدوات الجراحة بمهارة تامة، بحيث تتم الجراحة بنجاح دون مضاعفات. ويحصل أحدهم على الرخصة بمزاولة الجراحة من المحتسب، بعد أن يثبت له علمه بكل جزئيات علم الجراحة (القرشي، ١٩٧٦: ٢٥٨ — ٢٥٩).

ولاشك في أن هذه الإجراءات التي يقوم بها المحتسب نحو مختلف فئات الأطباء، تدل على حرص الدولة على مراقبة حسن العمل، والتدقيق مع كل من يعمل بهذه المهنة، فيكون الطبيب المرخص مالكا لإذن رسمي، يتيح له ممارسة المهنة بحرية وفق الشروط المتفق عليها. وإذا ما انحرف عنها، أو تجاوزها فإن ذلك يضعه في موقف المساءلة القانونية أمام المحتسب، الذي يمثل الدولة في هذه الحالة. وعلى ذلك سيقصر العمل في هذا الحقل الوقائي والطبي على أصحاب الكفاءة والعلم دون الدجالين، ومعتري الشهوة.

وقد رتب في البيمارستان أطباء للأمراض الباطنية، وأطباء للعيون، وأطباء للجراحة، وأطباء للعظام، لمعالجة مختلف أمراض العيون، والباطنية، والعظام، للنساء والرجال. كما رتب فيه الفراشون والفراشات، والقومة، لخدمة المرضى، وإصلاح أماكنتهم، وتنظيفها، وغسل ثيابهم، وخدمتهم في الحمام، وقرر لهم مقابل كل ذلك الرواتب السخية (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٣ — ٣٠٤) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٩) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦) (المقريري، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ١: ٩٨٨) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٥). وأفرد لكل طائفة من المرضى قسماً خاصاً، فجعلت الأواوين الأربعة المتقابلة للمرضى بالحميات وغيرها، وجعلت قاعة منفردة للرمدى، وقاعة للجرحى، وقاعة لمن أفرط به الإسهال، وقاعة للنساء، ومكان حسن لمرضى المرأة من الرجال، ومثله للنساء. وزودت جميع الأماكن بالماء لمختلف الأغراض (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ١٢٧) (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٣، ٣٦١) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦) (المقريري، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩).

وقد كان لكل قسم من أقسام البيمارستان ما بين طبيب، وثلاثة، حسب اتساع القسم، وعدد المرضى، وقد اشتملت المراكز الطبية على طائفة الأطباء، وطائفة الكحالين، وطائفة الجراحية، وطائفة المُجَبِّرِينَ. وكان لكل طائفة رئيس ينظم شؤونها، وتقسم العمل بين أفرادها

(ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٣) (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ٥: ٤٦٧) (المقرئزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦).

وكان رئيس الاطباء مسئولاً عن طائفة الأطباء ويتمتع بصلاحيات إعطائهم الإذن في ممارسة العلاج. كما كان لرئيس الكحالين نفس هذه الصلاحيات على طائفة الكحالين، وأيضاً كان لرئيس الجراحين نفس الشيء على طائفة الجراحين (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ٥: ٤٦٧).

توضح وثيقة الوقف أيضاً حرص المنصور قلاوون على تطبيق نظام المناوبة (الوردية) بين الأطباء، «يباشرون المرضى والمختلين، الرجال والنساء بهذا البيمارستان، مجتمعين ومتناوبين، باتفاقهم على التناوب، أو بإذن الناظر في التناوب» (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٦) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٤). وأن تكون العناية الطبية مهياً بالبيمارستان ليلاً (الخفارة)، لمواجهة حالات الطوارئ، فيلتزم الأطباء «المبيت في كل ليلة بالبيمارستان مجتمعين أو متناوبين» (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٦) (عيسى بك، ١٩٨١، ١٤٤). ولابد أن يكون السبب وراء شروط الوقف على ضرورة تواجد الأطباء بالبيمارستان على الدوام، وتناوبهم العمل ليلاً، هو وجود القسم الداخلي للمرضى المؤقتين، ووجود قسم الأمراض العقلية والعصبية، للمرضى المقيمين، مما يستلزم تواجد الأطباء بشكل مستمر، بالإضافة إلى «قسم الطوارئ» الذي يستقبل الحالات الطارئة، والحوادث المفاجئة، على مدار الساعة. كما نصت وثيقة الوقف على أجور الأطباء بحسب ما يقتضيه الزمان، وحاجة المرضى، وخبرة الطبيب، «ويصرف الناظر من ريع هذا الوقف لمن ينصبه بهذا البيمارستان من الأطباء المسلمين الطبائعين، والكحالين، والجراحين، بحسب ما يقتضيه الزمان، وحاجة المرضى، وهو غير في العدة، وتقرير الجامكيات، ما لم يكن في ذلك حيف، ولا شطط». (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٥) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٤).

وقد قسمت منفعة البيمارستان بين رعاية المرضى المستقرين فيه، وبين مرضى العيادة الخارجية وأيضاً المرضى المستقرين في منازلهم، فقد حظي مرضى المنازل بالرعاية الطبية، والدواء، والشراب، والغذاء، حتى زاد عدد مرضى المنازل في بعض الأوقات على مائتي مريض (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٧) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٦) (المقرئزي، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧) (المقرئزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩).

وقد بلغ عدد المترددين على البيمارستان في قسم العيادة الخارجية في النصف الأول من

القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي حوالي أربعة آلاف نفس (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٦).

وهيئت في البيمارستان أماكن لتحضير الأشربة، والأدوية، والمعاجين، وتركيب الأكال، «والشيفات»^(٢٠)، والسفوفات، وعمل المراهم، والأدهان، وتركيب «الدرياقات»^(٢١). وأماكن أخرى لحواصل العقاقير، وغيرها، من مختلف الأصناف. ومكان يفرق منه الشراب، وغير ذلك من جميع ما يحتاج إليه (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٤، ٣٦١، ٣٦٣) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦) (المقريري، ١٩٣١ - ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧). إذن وجد في البيمارستان مطبخ، ومعمل لصناعة الأدوية المركبة، وتحضير العقاقير، ومخازن لحفظ المواد الخام، وصيدلية تتوفر فيها الأدوية الجاهزة (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٣). وقد رتب في البيمارستان صيدلية فيها موظفان، اشترط فيهما الأمانة والتدين، أحدهما صيدلي يتولى حفظ الأدوية والعقاقير، وكان مسئولاً عن صرف الأدوية حسب أوامر الأطباء، والثاني معاوناً للأول، مهمته إعطاء الأدوية للمرضى، أي بمثابة ممرض للأجنحة. وواجه أن يتأكد من أن كل مريض قد تناول الدواء الموصوف له، وكذلك الإشراف على المطبخ، وتوزيع الطعام على المرضى كل حسب ما وصف له (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٥، ٣٦٤) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٢). وقد كان يصرف من البيمارستان في بعض الأيام من الشراب المطبوخ خاصة، ما يزيد على خمسة قناطير بالمصري في اليوم الواحد، للمرضى من المرضى، والطوارئ، غير السكر، والأدوية المطبوخة المركبة، بالإضافة إلى الأغذية، والأدهان، والدرياقات، وغيرها (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧) (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩).

وفي ١١ رمضان سنة ٦٨٤ هـ/ ١٠ تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٢٨٥م تولى الحكيم مهذب الدين أبو سعيد محمد أبى حليقة وظيفة رئاسة الطب في البيمارستان المنصوري. وقد أصدر له المنصور قلاوون نسخة تقليد بتولى هذا المنصب. وقد شمل مرسوم التقليد أيضاً أخويه القاضيين علم الدين إبراهيم، وموفق الدين أحمد، إذ قضى بتعيينهما مستشارين في أمور تدريس الطب بالبيمارستان. وقد كتب القاضي محمد بن المكرم نسخة التقليد هذه (ابن عبد الظاهر، ١٩٦١: ٢٢١ - ٢٢٤) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٢ - ٢٥) (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ١١: ٢٥٣ - ٢٥٦). وتبدأ نسخة التقليد بذكر الله سبحانه وتعالى، والشهادة برسوله الأعظم، وأن أفضل العلوم ما خدّم العقيدة الإسلامية والإنسان. وقد فوض إلى الأخوين القاضي علم الدين إبراهيم، والقاضي موفق الدين أحمد مهمة تدريس الطب في البيمارستان، لما اتصفوا به من الخلق، والعلم، والكياسة. أما القاضي الحكيم مهذب الدين فأوكل إليه رئاسة

الأطباء والتدريس، وهو بذلك يجمع بين تعليم الطب، وممارسته، حيث أخذ المهنة عن والده، وتفوق به خبرة وعلمًا، ولتتق الله سبحانه في التدريس والمهنة (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٢٢١ — ٢٢٣) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٢ — ٢٣).

وتنص نسخة التقليد على أن يكون الحكيم القاضي مهذب الدين مخلصاً في علمه، وعمله، حكيماً في الصرف على مختلف الحاجات الضرورية، والثانوية، حريصاً في الإشراف على الأطباء الباطنية، والعيون، والجراحين، مع مراعاة مراتبهم، ودرجاتهم، التي رفقوا إليها عن علم وكفاءة. وأن يرأس لجان الفحص، والتشاور، في عمل العمليات الضرورية، بحيث لا تنجز أي عملية جراحية، إلا بحضور فريق من الأطباء المشهود لهم بالخبرة، والتخصص. كما يجب أن يكون رائداً في مجال الوقاية، ومعاربة مظاهر الشعوذة، والدجل، وأنماط الطب الشعبي، التي كانت تمارس في مختلف أنحاء البلاد، وتسبب الكثير من الضرر للناس. ويعمل من أجل نشر الوعي الصحي بين طبقات المجتمع على اختلافها، تحت شعار الصحة للجميع (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٢٢٣) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٣ — ٢٤).

كما يتحتم عليه الإشراف المباشر على مختلف أنواع الأدوية المستخدمة في البيمارستان من شراب وعقاقير، وأدوية مركبة، وغير مركبة، كما يجب أن يكون حريصاً عند شراء المواد الخام اللازمة لصناعة هذه الأدوية داخل البيمارستان. وليكن في أعلى درجات الانتباه عند توظيف الراغبين في العمل بالبيمارستان بأقسامه المختلفة، في الصيدلية، أو قسم التغذية، أو إدارة الصيانة العامة، أو في دراسة الطب.

فلا يقبل طالب وظيفة، أو علم، إلا بتزكية أولاً، ثم مقابلة شخصية، فلا يصل إلى هذه الأماكن إلا من يستحقها عن خلق، وعلم، وجدارة. أما إذا أساء أحد من هؤلاء التصرف بعد التعيين أو التسجيل فلا يحق له رفضه وطرده، إلا بعد مشاورة المجلس المشوّل لأخذ رأي جماعي نهائي بشأنه (ابن عبد الظاهر، ١٩٦١: ٢٢٣) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٤). أما فيما يتعلق بالأخوين القاضي علم الدين إبراهيم، والقاضي موفق الدين أحمد، فيجب عليهما حق النصيح، والمشورة، والتعريض، وتوضيح الجائز من الأعمال الطبية، والمرفوض شرعاً، فلا يتم أي عمل طبي من بتر، أو منع، أو غير ذلك، إلا بعد تصدير الفتوى الشرعية بخصوص هذا الأمر، فإذا لم يتوفر ذلك، اعتبر هذا العمل محرماً شرعاً، ولا يتم، لمنافاته لأصول الشريعة الإسلامية، وأهدافها. وتتم الفتوى بعد دراسة مختلف جوانب الموضوع الطبية منها، والإنسانية، للحيلولة دون الوقوع في الخطأ (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٢٢٣ — ٢٢٤) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٤).

ويشترط على الحكيم مذهب الدين الإقامة الدائمة في القاهرة، وعدم الإقبال على الأسفار حيث تتطلب المهنة الاستقرار، للقيام بمهمتي العلاج، والتدريس، بالبيمارستان المنصوري.

ويعتبر هذا الجمع بين الوظيفتين تشريفاً له، لما يتمتع به من خلق وعلم، وتكليفاً، لما يتميز به من خبرة ومهارة. ولذا فإنه مأمول منه العمل بأصول ومسئوليات هذين المنصبين (ابن عبدالظاهر، ١٩٦١: ٢٢٤) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٤ - ٢٥). يستفاد من ذلك أن البيمارستان المنصوري، ومدرسة الطب، يكونان جهازاً متكاملًا، لخدمة مختلف فئات الشعب، وطبقاته، وأن الغرض الأول من إنشائهما توفير الصحة لهذا الشعب. ولكي يحقق هذا الجهاز ما هو مطلوب منه من خدمات جليلة في ميدان الرعاية الصحية. وعلم الطب، اعتنى بتوظيف مدرسي الطب الأكفاء للنهوض بهذه الوظيفة على خير وجه، سواء في مجال الممارسة، أو الدرس. ولكي يتحقق الهدف من بناء هذا البيمارستان، وإنشاء هذه المدرسة لابد للقائم على وظيفة التدريس هذه، بل وظيفة رئاسة مدرسة الطب العمل من أجل دراسة كل ما هو جديد في ميدان الطب، ثم تطبيق هذا العلم بممارسته في شفاء المرضى من الأسقام، ولكي تعم الفائدة، لابد من نقل هذا العلم والجديد فيه إلى طلاب مدرسة الطب هذه، لأنهم عدة الغد في القيام بوظائف البيمارستان.

وقد كان من أشهر الأطباء الذين مارسوا الطب في البيمارستان المنصوري، أحمد بن يوسف الصفدي، الذي كان طبيب الناصر محمد، كما «كان طبيباً بالمارستان» (ابن حجر، ١٩٦٦، ج ١: ٣٦٢) (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٩: ٣١٧ - ٣١٨) ومات سنة ٧٣٨ هـ / ١٣٣٨ م. وكذلك محمد بن إبراهيم السنجاري، الذي تقدم في معرفة الطب، وكان ماهراً في تركيب الدواء المناسب لكل حالة فيبراً المريض. وعندما رتب في البيمارستان ألزم الناظر ألا يشتري شيئاً إلا بعد عرضه عليه، وأخذ موافقته. وله عدة كتب من أهمها «اللييب عند عينة الطبيب». وتوفي سنة ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٣: ٣٦٦ - ٣٦٧).

التنظيم الإداري والمالي

ومن جانب آخر، رتب في البيمارستان من المباشرين، والأمناء، وسائر الموظفين ما يكفي للقيام بجميع وظائفه. وكانت وظيفة أمناء المخازن شراء جميع ما يحتاج إليه البيمارستان من الأصناف، وتسجيل كافة أنواع المشتريات، من غذاء ودواء. ثم يتم تحويل جميع الفواتير إلى خزانة الصادر التي كان اختصاصها تسديد تلك الفواتير. كذلك كان من عمل «الإدارة المالية» صرف مرتبات الموظفين، والمباشرين، وفق قوائم موثقة أولاً، ثم موقعة من قبل

«الناظر» على أوقاف البيمارستان. ويقوم المحاسبون بصرف المرتبات، والاستحقاقات، كما هي مبينة في تلك الشهادات، ثم يعمل على تدوينها في السجلات الخاصة بالمصاريف، والايادات، من حساب البيمارستان (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٢، ٣٦٦) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٩) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧) (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ١٠٠٠) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٣٩ - ١٤١). ونلاحظ أن وثيقة وقف السلطان قلاون على مصالح البيمارستان المنصوري نصت على عدم توظيف أي من النصاري، أو اليهود، في وظائف البيمارستان، بل يجب أن يكون كل من يعمل فيه مسلماً متديناً، ملتزماً بأصول العقيدة السمحاء (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٣) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤١، ١٤٦).

أما المشاركون في «الإدارة المالية» أو بمعنى آخر المحاسبون، فمهمتهم مراجعة الأوقاف المسجلة، وتصنيف المستثمر منها، والمعطل، وتحصيل الأموال. ومحاسبة المستأجرين في مختلف أماكن الوقف. ثم صرف هذه الأموال جميعها بمقتضى أوامر مباشري الإدارة، والإشراف على العمارة، وعمل الاستحقاق، ولا يحق لهم التصرف في غير ذلك (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٩) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧) (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ١٠٠٠). أما الموظفون في الإدارة فيحق لهم الصرف من الميزانية المخصصة لجهتهم، وفق فواتير رسمية تحول إلى الخزينة للسداد (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ١٠٠٠).

أما القائمون على العمارة والصيانة، فقد كان اختصاصهم، شراء المواد اللازمة للتصليحات الضرورية، والترميمات المطلوبة، واستخدام الصناع، والعمال، ومراقبة مختلف الأبنية الموقوفة، فإن أنجز كل شيء، أحيلت جميع الفواتير إلى «ناظر الوقف» كي يقوم بسدادها إلى مستحقيها، حيث كان هذا الإجراء يتم بشكل دوري كل شهر (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٢) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٧) (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ١٠٠٠) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٠). وكان «الناظر» و«المستوفي» أحقية مراجعة كافة تلك الحسابات والمصروفات، مع التدقيق في مختلف الرواتب اليومية، والشهرية والسنوية، بحيث يتم كل شيء بدقة، وأمانة (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٩) (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ١٠٠٠). وإذا زاد ريع الأوقاف المخصصة لمصارف البيمارستان عن الحاجة، والصرف، فإن الزيادة توزع كصدقة على الفقراء والمساكين المسلمين، أينما كانوا، وحيثما وجدوا (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٦٨) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٤٧).

دراسة الطب في البيمارستان

خصص في البيمارستان مكان لتدريس الطب، حيث يقوم رئيس الأطباء بتدريس طلاب

الطب (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٠٧) (المقريري، ١٨٥٣، ج ٢: ٤٠٦) (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٩٩٩). ولعل هذا الوضع يشبه إلى حد كبير وضع كليات الطب الموجودة في المستشفيات الحديثة اليوم، حيث تتاح لطلاب الطب ممارسة الطب السريري (الأكلينيكي)، في مستشفى الجامعة University Hospital. وقد حرص الواقف، المنصور قلاون، في وثيقة الوقف على توضيح أهمية تدريس الطب بالبيمارستان، إذ اشترط: «الانشغال فيه بعلم الطب، والاشتغال به» (ابن حبيب، ١٩٧٧، ج ١: ٣٥٩) (عيسى بك، ١٩٨١: ١٣٨).

وقد حفظ لنا التاريخ نسخة (ابن عبد الظاهر، ١٩٦١: ٢٢٨ - ٢٣٠) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٥ - ٢٧) (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ١١: ٢٥٣ - ٢٥٦) من تقليد الحكيم مهذب الدين، وظيفته التدريس في البيمارستان المنصوري، تتضمن الآتي:

أولاً: الحمد لله الذي هيا لإنشاء البيمارستان، بأفضل المواد، وأحسن العمال، ويسر لاختيار علماء الطب، والفقه، والحديث، والقرآن.

ثانياً: إن الهدف من إنشاء البيمارستان هو تحقيق الخير من خلال خدمة المرضى، وعلاجهم. ولكي يستمر في العمل، والفائدة أوقفت عليه الأوقاف الكثيرة والجليلة، مع شرط أن تشمل منفعتهم جميع الناس، لا فرق بين أمير أو مأمور، سيد أو مسود، غني أو فقير، صغير أو كبير، ذكر أو أنثى.

ثالثاً: إنه في سبيل استمرارية البيمارستان في العطاء، وتقديم أفضل الطرق في العلاج، وأحسن الأساليب في الدواء، ألحقت به مدرسة لتعليم الطب لفائدة الطبيب، وطالب علم الطب، وعين الحكيم مهذب الدين على رأس هذه المدرسة (ابن عبد الظاهر، ١٩٦١: ٢٢٨ - ٢٢٩) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٥ - ٢٦). وقد اختير الحكيم مهذب الدين لعلمه الواسع، وخبرته المعروفة، من أجل أن يؤدي مسؤولية تدريس الطب بالبيمارستان المنصوري، على أكمل وجه، ليتحقق بذلك ما كان يطمح إليه المنصور قلاون من مقاصد وهي:

- (١) بذل الجهد المخلص في شفاء المرضى من أسقامهم، وآلامهم.
- (٢) الإشراف على طلبة الطب، وتقريبهم من المهنة التي يرغبونها.
- (٣) إعطاء الطلبة كل ما يعرف من علم، ومعرفة، من أجل تخريج مجموعة من الأطباء المختصين في الجراحة، والباطنية، والعيون، والعظام. وكذلك مجموعة من الصيادلة، لتحضير الدواء اللازم لكل داء. ويفرس فيهم روح البحث، والسعي وراء الجديد في العلاج، والدواء. فإن اشتهروا بعد ذلك مستقبلاً، وذاع صيتهم، فهذا تشريف له، لارتباطهم باسمه، وتفوقهم بجهده (ابن عبد الظاهر، ١٩٦١: ٢٢٩ - ٢٣٠) (ابن الفرات، ١٩٣٩، ج ٨: ٢٦ - ٢٧). ومن الذين درسوا الطب، في البيمارستان

المنصوري، محمد بن محمد بن عبدالرحمن التونسي، الذي اشتهر بعلمه الغزير، وكان يداوم على قراءة كتاب «الشفاء» لابن سينا كل ليلة، وتوفي سنة ٧٣٨هـ / ١٣٣٨م (ابن حجر، ١٩٦٦، ج ٤: ٢٩٩ - ٣٠٢) (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٩: ٣١٥). وكذلك محمد بن علي بن عبد الكافي القاهري، الذي «تميز في الطب، وعالج، وتدرّب به جماعة» (السخاوي، ١٩٣٤ - ١٩٣٦، ج ٨: ١٩٠)، وله في الطب كتاب يسمى «الزبد». وقد «كان أحد الأطباء بالبيمارستان، وبخدمة السلطان» (السخاوي، ١٩٣٤ - ١٩٣٦، ج ٨: ١٩١). وتوفي سنة ٨٣٩هـ / ١٤٣٥م.

البيمارستان المنصوري في القرن الثامن الهجري

في عام ٧٠٧هـ / ١٣٠٧م استقر شهاب الدين أحمد بن علي بن عبادة^(٢٢) في «نظر البيمارستان المنصوري» (المقرّزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٣٧). ولعل السبب في اختياره لهذا المنصب هو نزاهته، وأخلاقه العالية، وما عرف عنه من حرمة قوية، وما تتمتع به من خبرة في الشؤون المالية (ابن حجر، ١٩٦٦، ج ١: ٢٢٣).

ومن اللافت للنظر أنه في سنة ٧١١هـ / ١٣١١م وُلّي الناصر محمد بن قلاوون^(٢٣) كريم الدين أكرم عبدالكريم الكبير^(٢٤) «وكالة الخاص السلطاني»^(٢٥). وكانت أول مهمة كلفه بها، أن يسدّد ثمن جواهر وغيرها اشتراها الناصر من بعض تجار الفرنج، وبلغ ثمنها ستة عشر ألف دينار خلال ثلاثة أيام إذ كان أولئك التجار على أهبة سفر، فاحتار كريم الدين الكبير لعدم وجود المال عنده، واستشار بعض كبار رجال الدولة فحسنوا له «أخذ حاصل المارستان المنصوري» (المقرّزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ١٠٣). ولكن كريم الدين ناظر الخاص لم يقدم على ذلك، لأنه تمكن من تدبير المبلغ، دون أن يمدّ يده إلى أموال البيمارستان (المقرّزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ١٠٣ - ١٠٤). إلا أن الذي يهمننا من هذا الموضوع، هو تفكير بعض رجال الدولة في الاستيلاء على أموال البيمارستان، التي كانت - في الحقيقة - ريع الأوقاف المقررة للصرف على مختلف احتياجات البيمارستان، فكيف يجزؤ بعض القائمين على المصالح السلطانية الشخصية على التفكير في سلب تلك الأموال الخيرية من أجل بعض الجواهر لمتعة السلطان، ورغباته الخاصة. ألم يوجد عند هؤلاء الرجال الرادع الديني، أو السلوك الأخلاقي، الذي يحول حتى من مجرد التفكير في الاستيلاء على الأموال التي كانت موقوفة للصرف على المرضى والفقراء؟ وهل وصلت الرغبة في إرضاء السلطان، أو في دفع غضبه، درجة تفوق الحرص على عدم التطاول على ريع البيمارستان المنصوري؟

والحق أن اهتمام رجال الدولة بالبيمارستان المنصوري، من حيث العناية والرعاية، لم

يفتر، ففي عام ٧٢١هـ/ ١٣٢١م تعرض ربيع^(٢٦) من أوقاف البيمارستان المنصوري بخت الشوايين من القاهرة لحريق كبير، فقام الأمراء على إطفائه، واستمروا على ذلك، حتى خمدت النار في اليوم التالي (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٢٢٠) (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٩: ٦٣ - ٦٤). ولاشك في أن هذا الموقف يدل على عناية بعض الأمراء، بالاملاك الموقوفة للصرف على البيمارستان المنصوري. ومن جانب آخر نجد أن الناصر محمداً تولى البيمارستان المنصوري بالعمارة، والإصلاح. ففي سنة ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م، فوض الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي^(٢٧)، ناظر البيمارستان المنصوري، بالعمل على إصلاح البيمارستان. فرسم الأمير آقوش أن لا يترك أحد من المرضى بالبيمارستان، ومن عوفي أو أبل، يخرج منه، فخلت بذلك الأواوين من المرضى، وكذلك القاعات، ولم يبق بالبيمارستان، إلا الممرورون، وبعض المرضى. وبدأت عمليات الإصلاح، والترميم، فأصلحت الجدران، وجدد البياض، والأدهان، ونحت ظاهر القبة، والمدرسة، والمأذنة بالأزامل، واستمرت العمارة شهوراً، حتى قاربت على الانتهاء، فصدر الإذن بتنزيل المرضى، وكان جملة ما صرف على هذه العمارة تقارب ستين ألف دينار (النويري، ج ٣١، حوادث ٧٢٦هـ). كما كان من بين شخصيات تلك الحقبة من كانت له عناية خاصة بالبيمارستان المنصوري مثل الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي، نائب الكرك، الذي أنشأ سنة ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م قاعة بالبيمارستان، كما نحت جدران البيمارستان بالحجر كلها داخلاً، وخارجاً، وطرز الطراز الذهب من الخارج حتى صار كأنه جديد. كما عمل خيمة يزيد طولها على مائة ذراع، وركبها لتستر على مقاعد الأقفاص، وتظل على أهلها من الحر. ونقل الحوض من جانب باب البيمارستان، لكثرة تأذي الناس برائحة التبن، وعمل موضعه سبيل ماء عذب لشرب الناس. ولم يستخدم الأمير آقوش في عمل أي من ذلك شيئاً من أموال الوقف (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٢٧٣ - ٢٧٤).

ويذكر الرحالة البلوي (البلوي، مخطوطة رقم ٢٢٨٦: ورقة ٣٤ب)، أثناء زيارته لمصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون، سنة ٧٣٦هـ/ ١٣٣٦م عن البيمارستان المنصوري: «أخبرنا الشيخ العالم المؤرخ شمس الدين الكركي^(٢٨) أنه يكحل فيه في كل يوم من المرضى الداخلين إليه، والناقهين الخارجين أربعة آلاف نفس، وتارات يزيدون وينقصون، ولا يخرج منه كل من يبرأ فيه من مرض حتى يعطى إحساناً إليه، وانعاماً عليه، كسوة للباسه، ودراهم لنفقه. وأما ما يعالج به المرضى فيه من فناطير الأشربة المقطرة، والأكحال الرقيقة، الطيبة، التي تسحق فيها دنابر الذهب الإبريز، وفصوص الياقوت النفيس، وأنواع اللؤلؤ الثمين، فشيء يهول السماع، ويعم ذلك الجمع، إلى ما يضاف إلى ذلك كله من لحوم الطير، والأغنام، على اختلافها وتباين أصنافها، مع ما يحتاج إليه كل واحد من يوافيه، فيه لفرشه، وعرشه، من غطاء، ووطاء، ومشموم، ومزور، وشبه ذلك، مما هو معد على أكمله هناك، وما ليس مثله إلا

في منزل أمير، وخليفة. وقد رتب على ذلك كله من الأطباء الماهرين، والشهود المبرزين، والنظار العارفين، والخدام المتصرفين، كل من هو في معالجته موثوق بعدالته، مسلم له في معرفته، غير مقصر في تصرفه، وخدمته. ولو استقصيت الكلام في هذا المارستان وحده لكان مجلدا مستقلا بنفسه، أو في مبانيه الرائقة، وصناعاته الفائقة، وتواريخه المذهبة، ونقوشه العجيبة المنتخبة، التي ترفل في ملابس الاعجاب، وتسحر العقول، والألباب، ما يفتن النفوس، ويكشف أنواع البدور والشموس، وتعجز عن وصف بعضها خطأ الأقلام في ساحة الطروس، فما وقعت عين على مثله، ولا سمعت أذن بشبهه وشكله» (البلوي، مخطوط رقم ٢٢٨٦: ورقة ٣٥ ب).

وقد استمر البيمارستان المنصوري محط اهتمام الناصر محمد. وما يؤكد ذلك انه في سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٧ م كثر ضبط الأمير علم الدين سنجر الجاولي^(٢١)، لأوقاف البيمارستان، وكان يتردد فيما يصرف منه للصدقات، فأنكر السلطان الناصر عليه ذلك، وقال له: «المارستان كله صدقة، ولم يقبل له عذراً» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٤١٣). وهذا يدل على حرص الناصر محمد على أن يؤدي البيمارستان وظائفه الاجتماعية كاملة، سواء في تقديم الوقاية الصحية، والعلاج الطبي، أو فيما يوزع صدقة من ريع الأوقاف المرصدة للصرف على البيمارستان واحتياجاته^(٢٢).

وعلى ذلك نلاحظ من خلال دراستنا لهذه الحقبة أن من تولى فيها «نظر البيمارستان»، كان يتميز — في العادة — بالأخلاق العالية، والعلم الوفير، والشخصية القوية، مثل فخر الدين عثمان بن إبراهيم التركماني^(٢٣)، الذي توفي أثناء ولايته «النظر» بالبيمارستان المنصوري (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٣٤٠ - ٣٤١). ولكن من ناحية أخرى نلاحظ أنه في عام ٧٣٧ هـ / ١٣٣٧ م حدث أن أخذ شرف الدين عبد الوهاب النشو^(٢٤) «ناظر الخاص» عدة مخازن للتجار. فكان منها مخزن فيه حديد قومه بخمسين ألف درهم على البيمارستان. فأبى الأمير سنجر الجاولي «ناظر البيمارستان» أن يأخذه، فألزمه الناصر محمد بأخذه للوقف، فأخذه، ودفع ثمنه (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٤٢٠). ولعل التفسير الأرجح في موقف الناصر محمد هذا أنه لم يجد ضرراً في أن يشتري «ناظر البيمارستان» كمية الحديد هذه من حساب حاصل البيمارستان، إذ كانت عمليات الإصلاح، والترميم مستمرة في أجنحة البيمارستان، وأوقافه، ولا بد أنه سيحتاج لكمية الحديد هذه في أعمال البناء عاجلاً أم أجلاً. وقد انفرد السلطان المملوكي دائماً بحق تعيين «ناظر البيمارستان»، وكذلك لا يعزل، إلا بأمر منه، ولا يجرؤ «الناظر» — عند حدوث خلاف بينه وبين السلطان — على عزل نفسه من «نظر البيمارستان» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٤٤٩).

ومن اللافت للنظر أنه في عام ٧٣٩ هـ / ١٣٣٩ م طلب شرف الدين النشو «المال الحاصل

بالمارستان المنصوري، فقام الأمير سنجر الجاولي في ذلك، حتى أن ابتيع للوقف من أراضي بهتيت^(٣٣) من الضواحي مائتان وخمسون فداناً، بأربعمائة ألف درهم، وحلت إلى النشو» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٤٦٤). وعلى ذلك فإن النشوبما عرف عنه من مساوئ كثيرة لم يتردد في التطاول على أموال البيمارستان، في سبيل تحقيق المصالح السلطانية الخاصة، ولعل هذا الفعل لا يزيد عن كونه صورة من صور الظلم التي أتاها «ناظر الخاص» هذا، خلال سنوات ولايته القصيرة، ضد مختلف الطبقات^(٣٤)، وجميع المراكز، والمؤسسات. وعندما توفي الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م كُفّن من البيمارستان المنصوري (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٥٤٦) (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٢: ١٦٥). وقد تولى سنجر الجاولي - ناظر البيمارستان - غسل الناصر محمد ودفنه (ابن حجر، ١٩٦٦، ج ٢: ٢٦٧) ولم يستمر وجود سنجر الجاولي في «نظر البيمارستان»، ففي صفر سنة ٧٤٣ هـ / ١٣٤٢ م خلع على الأمير علم الدين سنجر الجاولي، واستقر في نيابة حماة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٦٢٠) (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ١٠: ٧٩)، واستقر مكانه في «نظر البيمارستان» «الأمير جنكلي»^(٣٥) بن البابا (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٦٢١) (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ١٠: ٨٠).

ويسترعي انتباهنا ضمن حوادث سنة ٧٤٣ هـ / ١٣٤٣ م وقوع منازعة بين الأمير جنكلي بن البابا، وبين الضياء^(٣٦) المحتسب، بسبب وقف السلطان المنصور أبي بكر^(٣٧) على القبة المنصورية، فإن الأمير جنكلي أراد إضافته إلى البيمارستان، وصرف متحصله في مصارف البيمارستان. فلم يوافق الضياء، واحتج بأن لهذا الوقف مصرفاً عينه واقفه لقراء، وخدام، ووافقه القضاة على ذلك. فاستقر وقف المنصور أبي بكر على ما شرطه لطلبة العلم، والفقراء، وغيرهم (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٦٢٣ - ٦٢٤). ويبدو أن انشغال الأمير جنكلي بن البابا في قضاء بعض مصالح الدولة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٦٤٥ - ٦٤٦)، كان سبباً في تولي الضياء يوسف بن أبي بكر وظيفة «نظر البيمارستان». ولكن يظهر أن ذلك كان بصفة مؤقتة، إلى أن يعين شخص آخر بصفة دئمة، ولذا نلاحظ أنه في عام ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م عزل الضياء أبو المحاسن يوسف بن أبي بكر بن محمد بن خطيب بيت الأبار الشامي من «نظر البيمارستان المنصوري» واستقر عوضه علاء الدين علي بن محمد بن الأطروش^(٣٨) السقطي (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٦٧٢). ولكن مصادر التاريخ المملوكي تشير إلى عدم شعبية علاء الدين علي بن الأطروش بين الناس «لجهله بالأمور الشرعية» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢: ٦٥٣). ولذا فإنه عزل بعد سنتين فقط. وخلع السلطان شعبان^(٣٩)، على الأمير أرغون العلائي^(٤٠)، واستقر في «نظر البيمارستان» ابتداء من محرم سنة ٧٤٧ هـ / ١٣٤٦ م، فباشروظيفته بهمة، ونشاط، وأعاد جماعة ممن قطعهم ابن

الأطروش. كما أنشأ بجوار باب البيمارستان سبيل ماء، «ومكتب سبيل» لقراءة أيتام المسلمين القرآن الكريم، ووقف عليه وقفاً بناحية من الضواحي (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ٢: ٧٠٠) (ابن تغري، ١٩٢٩ — ١٩٥٦، ج ١٠: ١٢٦). ولعل السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو ما سبب تعيين رجل معروف بجهله بالأمور الشرعية في وظيفة «نظر البيمارستان»؟ ولعل الجواب يكمن في علاقة هذه الشخصية بكبار رجال الدولة، فقد كان علي بن الأطروش على علاقة طيبة بالأمير أرغون العلائي (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ٢: ٦٥٣). كما يبدو واضحاً أن بعض رجال الدولة كانوا لا يتخرجون عن التوسط لبعض الجاهلاء، وتعيينهم في المناصب الحساسة، والخطيرة في الدولة مثل، وظيفة «الحسبة» (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ٢: ٦٥٣، ٧٢٩، ٧٣٨، ٨٣٥ — ٨٣٦) و«نظر البيمارستان المنصوري»، وغيرهما من الوظائف التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس، ومصالحهم.

ويشير المقريزي إلى أنه في يوم الأحد الرابع عشر من محرم سنة ٧٥٢هـ/ الحادي عشر من آذار— مارس سنة ١٣٥١م، خلع على الضياء يوسف الشامي، وأعيد إلى «حسبة» القاهرة، و«نظر البيمارستان» عوضاً عن ابن الأطروش، بسفارة النائب الأمير بيبغا ططر حارس الطير^(٤١). فعرض الضياء حواصل البيمارستان، فلم يجد بها شيئاً، وكتب بذلك أوراقاً، وأوقف الأمير بيبغا ططر، النائب، عليها، فنزل الأمير ططر معه إلى البيمارستان، واستدعى القضاة وأرباب الوظائف بالبيمارستان، وأحضر ابن الأطروش، وطلب كتاب الوقف، وقرأه، حتى وصل فيه القارئ إلى قوله عن «الناظر»، التعمم، ويكون عارفاً بالحساب، وأمور الكتابة. فقال الضياء لابن الأطروش: «قد سمعت ما شرطه الواقف فيك، وأنت عامي، مشهور ببيع الخرائط، لا تدري شيئاً مما شرطه الواقف» (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ٢: ٨٣٥). وناولوه ورقة حساب ليقراها فاعترف ابن الأطروش أنه لا يدري بالحساب، وأنه عاجز عن المباشرة، وألزم نفسه ألا يعود إليها أبداً، بأشهاد كتب فيه قضاة القضاة، ونوابهم، يتضمن قوادح شنيعة. ثم قام النائب لكشف أحوال المرضى، فوجد فرشهم قد تلفت، ولها ثلاث سنين لم تغير، فعالج النائب أسباب الضرر، وانصرف (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، ج ٢: ٨٣٥ — ٨٣٦).

إذن فهذه إشارة واضحة في مصادر التاريخ المملوكي إلى أنه، كان يحدث أحياناً وصول بعض الجاهلاء إلى المناصب المهمة، مما يعيق تحقيق المنافع الاجتماعية الموجودة في هذه المراكز الخيرية، بل قد يؤدي سوء الحال إلى تعطيل القيام بالمساعدات الصغيرة، الأمر الذي لا بد أن

يسىء إلى الهدف الخيري لهذه المؤسسات الوقفية. ومن المؤكد أن من نتائج سوء الإدارة في مجالات الوقف المتعددة التلاعب في الحسابات، وسوء تدبير الفوائد المالية، وعدم القدرة على استثمار ريع مصادر الوقف ضمن وسائل مدروسة ومخطط لها، من أجل انجاز الغرض الرئيسي للاستثمار، ألا وهو الربح الجيد، والمنفعة الشاملة. ونتيجة لذلك تشل جميع مظاهر العون الخيري، والإحسان الاجتماعي، والمساعدة المادية، مما يؤدي إلى انتفاء الغرض الجوهرى من وجود الأوقاف في سد بعض متطلبات الرزق للمحتاجين. ومن هنا تأتي أهمية تولي مثل هذا المنصب الحيوي شخصية مؤهلة فكرياً، وإدارياً، وعلمياً، لكي يصبح بالإمكان القيام بواجبات الوقف، ومسئوليته، بجدارة، وعلم، بحيث يتيسر تحقيق عدد من المقاصد المرجوة، من خلال الإشراف المنظم، والدقيق، على جميع منجزات الوقف.

ومن جانب آخر فقد وجد من رجال الدولة من كان غيوراً على مصالح المؤسسات الخيرية، وأوقافها، مثل الأمير صرغتمش^(٤٢)، الذي خلع عليه في عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م، واستقر في «نظر البيمارستان المنصوري»، «وكان قد تعطل نظره من متحدث تركي، وانفرد بالكلام فيه القاضي علاء الدين علي بن الأطروش وفسد حال وقفه، فإنه كان يكثر من مهادة أمراء الدولة، ومدبريها، ويهمل عمارة رباعه حتى تشعثت. فنزل إليه الأمير صرغتمش، ودار فيه على المرضى، فسأه ما رأى من ضياعهم، وقلة العناية بهم، فاستدعى القاضي ضياء الدين يوسف بن أبى بكر بن محمد بن خطيب بيت الآبار، وعرض عليه التحدث في المارستان كما كان، عوضاً عن ابن الأطروش، فامتنع من ذلك، فما زال به حتى أجاب. وركبا إلى أوقاف المارستان بالمهندسين، لكشف ما يحتاج إليه من العمارة، فكتب تقدير المصروف ثلثمائة ألف درهم، فرسم بالشروع في العمارة، فعمرت الأوقاف حتى ترقع ما فسد منها، ونودي بحماية من سكن فيها، فزاد ريع الوقف في الشهر نحو أربعين ألف درهم، ومنع من يتعرض إليهم، وانصلحت أحوال المرضى أيضاً (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٣: ٧ - ٨). ولكن ذلك الوضع لم يستقر طويلاً. ففي عام ٧٥٩هـ/١٣٥٨م، عندما انهار نفوذ الأمير صرغتمش «قبض على القاضي ضياء الدين يوسف بن أبى بكر بن محمد» «ناظر المارستان»، وأهين، وأركب على حمار، ثم نفي بعد ضربه بالمقارع عرياً، ومصادرته.. وعمل الأمير عز الدين أزدمر^(٤٣) الخازن دار أميراً كبيراً، مكان صرغتمش المقريزي: (المقريزي: ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٣: ٤٢ - ٤٣). ثم تولى «نظر البيمارستان المنصوري» (المقريزي: ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٣: ٤٣).

ومن الجدير بالذكر أنه توالى على وظيفة «نظر البيمارستان» في الفترة ما بين

٧٦٣هـ/١٣٦١م حتى ٨٠٠هـ/١٣٩٨م تسعة أو أكثر من كبار الأمراء المالك (المقريري، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٣: ٧٣، ١٥٧، ٣٠٨، ٣١٨، ٦٠٦، ٦٦٠، ٧٦٦، ٨٦٢، ٨٩٧). ويعتبر هذا العدد كبيراً بالقياس على نصف القرن السابق، ولعل ذلك يعود إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية خلال هذه الحقبة، فتدخلت عوامل كثيرة في عملية تولي هذه الوظيفة المهمة مثل العلاقات الشخصية، والروابط الأسرية، والمصالح المشتركة، وتغير مراكز النفوذ من طائفة إلى أخرى. بينما غابت عن ميدان التنافس مبادئ القدرة، والكفاءة، والاستحقاق. وأصبحت وظيفة «نظر البيمارستان» منصباً سياسياً وعسكرياً أكثر منه اجتماعياً، فتبوأه أصحاب النفوذ، وغاب عنه أصحاب الجدارة.

ولا يسعنا في ختام هذه الدراسة إلا أن نؤكد تبني المنصور قلاوون لحديث رسول الله (صلعم) إذ يقول «ما أنزل الله داء إلا له دواء»، ولذا اجتهد في إقامة هذا المركز الطبي الفريد الذي يماثل في تخطيطه، وتجهيزاته، وأطبائه، المستشفيات الموجودة في العصر الحديث. لقد بذل في سبيل تحقيق هذه الرغبة في فعل الخير المال، والعقار الثابت، والأرض الثمرة، وثبت كل هذا بوثائق وقف شرعية، لضمان الاستمرارية، في الخدمة الطبية، والصحة الوقائية، وصدقة الفقير. ثم وضع أولاده من بعده في موضع المسؤولية والاهتمام نحو هذه المؤسسة الخيرية، من خلال توكيلهم شخصياً في وثائق الوقف المعتمدة بوراثة «النظر في البيمارستان» من بعده. ولاشك أن انتظام العمل في البيمارستان المنصوري لقرون تلت يضيف صفحة جديدة إلى صفحات الإنجازات الحضارية التي أخذ المالك على عاتقهم مهمة القيام بها في حقل خدمة الحضارة العربية الإسلامية.

الهوامش

- (١) السلطان المنصور قلاوون الصالح النجمي. كان من أكبر الأمراء زمن الظاهر بيبرس. تولي حكم سلطنة المالك سنة ٦٧٨ هـ/١٢٧٩م. وهزم التتار في حصن. وفتح طرابلس وحصن المرقب. بنى في القاهرة مدرسة وبيمارستاناً للمرضى. توفي سنة ٦٨٩ هـ/١٢٩٠م. انظر: فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن أحمد الكتبي، ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤، انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ج ٥، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- (٢) المارستان - ويقال البيمرستان والبيمارستان أيضاً - مستشفى لمعالجة المرضى وإقامتهم، وهو لفظ فارسي مركب من بيمار أي مريض، وستان أي محل، ويقال له بالتركية «خسته خانه» أي محل المرضى، ويطلق البيمارستان على المحل المعد لإقامة المجانين أيضاً. انظر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، لابن عبد الظاهر، ص ٥٥ هامش ٥، انظر: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريري، ج ١، ص ٧١٦، هامش ٦.
- (٣) انظر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر ص ٥٥ - ٥٦، تذكره النبي في أيام المنصور وبنيه لأبن حبيب، الجزء الأول، ص ٣٥٥، تاريخ الدول والملوك لابن الفرات، ج ٧، ص ٢٧٨، المواظ

- والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريري، ج ٢، ص ٤٠٦. صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، ج ٣، ص ٣٦٥، ج ٤، ص ٣٨، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ٧١٦، ٧١٧ و ٩٩٧ - ٩٩٨، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٧، ص ٣٢٦ - ٣٢٧ لابن تقي بردي، وكتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس، ج ١، ص ٣٥٣.
- (٤) أنظر: تشریف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر، ص ٥٦، صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، ج ٣، ص ٣٦٦، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريري، ج ٢، ص ٤٠٦، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريري، ج ١، ص ٧١٦ - ٧١٧، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تقي بردي، ج ٧، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس، ج ١، ص ٣٥٣.
- (٥) أنظر: تشریف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر، ص ٥٥، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، ج ١، ص ٣٣٠، صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، ج ٤، ص ٣٨، أنظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريري، ج ٢، ص ٤٠٦، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تقي بردي، ج ٧، ص ٣٢٦، بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس، ج ١، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.
- (٦) أيبك الصالحی الأفرم الكبير بن عبدالله الصالحی: كان «أمير جنود السلطان الظاهر، والسعيد، والمنصور قلاوون. فلما تسلطن الأشرف خليل حبسه. وبعد قتل الأشرف خليل أخرجه الناصر محمد، وأعادته إلى مكانته، ثم استقر أيام المعادل كتبها على حاله إلى أن مات سنة ٦٩٥ هـ. وكان كثير الخير والإحسان وعقّر المدارس، والمساجد والجوامع، ووقف عليها الأوقاف. وكان ذنباً، خيراً، كثير المروءة. وكان يدخل عليه من أملاكه وضمائنه وإقطاعاته كل يوم ألف دينار خارج عن الغلال. وكان قليل الظلم، كثير الخير، وغالب ما حصله من نوع المتاجر والمزروعات والمستأجرات. أنظر تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، ج ١، ص ١٩١، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تقي بردي، ج ٨، ص ٨٠ - ٨١، السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريري ج ١، ص ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٥، ٧٦٣، ٧٨٥، ٧٩٢، ٨٠٣، ٨٠٧، ٩٣٠، ١٠٢٤.
- (٧) سنجر بن عبدالله الشجاعی المنصوري الأمير علم الدين: كان من ممالك المنصور قلاوون، وترقى حتى ولى شدة الدواوين، ثم الوزارة بالديار المصرية في أوائل حكم الناصر محمد. وساءت سيرته، وكثر ظلمه. ثم ولى نيابة دمشق، فتلف بأهلها. وقتل شره، ودام بها سنين إلى أن عزل بالأمير عز الدين أيبك الحموي، وقدم إلى القاهرة. وكان موكبه يضاهي موكب السلطان من التجميل، والأبهة. ومع ظلمه كان له ميل لأهل العلم، وتعظيم الإسلام. وكان مشد عماره البيمارستان المنصوري، وكان ظالماً، جوراً، فكرهه الناس لكثرة ظلمه، وفرحوا بقتله. وتوفي سنة ٦٩٣ هـ. أنظر: تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، ج ١، ص ٣٠١، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تقي بردي، ج ٨، ص ٥١ - ٥٢.
- (٨) أنظر تشریف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر، ص ٥٦، وانظر: تاريخ الدول والملوك لابن الفرات، ج ٧، ص ٢٧٨، صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، ج ٣، ص ٢٦٦، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريري، ج ٢، ص ٤٠٦، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريري، ج ١، ص ٩٩٨، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تقي بردي، ج ٧، ص ٣٢٦، ٣٢٧، ج ٨، ص ٥١، بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس، ج ١، ص ٣٥٣.
- (٩) محمد بن علي بن وهب بن مطيع، ابن دقيق العيد المصري الشافعي، تقي الدين: كان أحد الأعلام، وقاضي القضاة. ولد سنة ٦٢٥ هـ. له عدد من التصانيف البديعة مثل «الإمام»، «الإمام»، «علوم الحديث». وكذا إماماً، متفناً، محدثاً، جواداً، فقيهاً، مدققاً، أصولياً، ذكياً. كان عباً للعلم والمطالعة، وقليل الكلام. وكان سمحاً، شديد التدين. وله عدة قصائد. وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. أنظر فوات الوفيات والذيل عليها لابن شاکر، ج ٣، ص ٤٤٢ - ٤٥٠.
- (١٠) «الشاذروان»: أساس يؤثق حول القناطر ونحوها. انظر تشریف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر، ص ٥٦، هامش ٣.
- (١١) أنظر: تشریف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر، ص ١٢٩، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، ج ١، ص ٣٣٨ - ٣٥٨، ٣٨٦ - ٣٩٠، وانظر: تاريخ الدول والملوك لابن الفرات، ج ٨، ص

- ٩، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي، ج ٢، ص ٤٠٦، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ج ١، ص ٩٨٨، كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٧، ص ٣٢٧، بدائع الزهور في وقائع الدهور، لابن آيأس، ج ١، ص ٣٥٣.
- (١٢) ناظر الوقف: تقع عليه مسئولية العمارة والتنمية والاستثمار، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب طعام ونفقة اليتيم، حيث يكون الاستثمار بالفائض من المال. ويجب عدم التقير على أساس زيادة العدد، فالعبرة بالكيف وليس بالكم لكي يتحقق هدف الوقف. ويمكن الاستفادة من إيجار الحوانيت الوقفية المؤجرة في الإصلاح والتعمير. ويجب الالتزام التام بشروط الواقف. أنظر: معيد النعم ومبيد النقم للسبكي، ص ٦٤ - ٦٥.
- (١٣) أنظر تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور لابن عبد الظاهر، ص ١٢٦ - ١٢٧، تذكرة النبي في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، ج ١، ص ٣٠٨، ٣٥٨ - ٣٦٧، تاريخ الدول والملوك، ج ٨، ص ٩، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي، ج ٢، ص ٤٠٦، السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، ج ١، ص ٩٩٨.
- (١٤) وقد نشر هذه الوثيقة لأول مرة الدكتور أحمد عيسى بك في كتابه «تاريخ البيمارستانات في الإسلام» دمشق ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٩م، وقد طبع الكتاب طبعة ثانية مصورة سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م. وقد حصل الدكتور أحمد عيسى بك على نسخة من الوثيقة من صديقه الأستاذ المرحوم أحمد زكي باشا، ذلك أن المرحوم إبراهيم باشا نجيب الذي تولى إدارة «ديوان الأوقاف» من ديسمبر سنة ١٩١٢م إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣م عثر في محفوظات الديوان على وقفية السلطان المنصور قلاوون، وطلب الديوان من المرحوم أحمد زكي باشا قراءة الوقفية، فانتهاز الفرصة واستنسخ لنفسه نسخة للخرانة الزكية، ولم يسبق لأحد ما قبل ذلك رؤية هذه الوقفية أو معرفة ما فيها. وقد تفضل الأستاذ المرحوم أحمد زكي باشا بإعارتها إلى الدكتور أحمد عيسى بك مؤلف كتاب «تاريخ البيمارستانات في الإسلام» أنظر: صفحة ١٣٢ من الكتاب المذكور.
- (١٥) «الجوامك» أو «جامكيات»: مفردا «جامكية»، وبالفارسية جامكي من جامه تعني ثوب، لباس، ومعناها الأصلي المال المخصص للملابس. ثم أصبحت تعني عطاء، راتب، أجرة، «جوامك» المدارس أي رواتب المدرسين. ويقال بمعنى أجرى له راتبا أو وظيفة: أعطاه «جامكية»، وعمل له «جامكية»، أو قرر «جامكية». أنظر رينهارت دوزي، «تكلمة للماجم العربية»، ترجمة د. محمد سليم النعيمي، ج ٢، ص ١٢٧.
- (١٦) «المحتسب» واجبه مراقبة الأسواق، ومختلف أنواع الأقوات، والمشروبات. والتدقيق في أسعار البضائع لحماية المشتري. ومراقبة التقيد للحيلولة دون الزغل. والإشراف على جميع الصنائع وكانت «الحسبة» وظيفة جليلة رفيعة الشأن. بالحضرة السلطانية محتسبان: أحدهما بالقاهرة وهو أعظمهما قدرا، وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحرى كله عدا الاسكندرية التي كان لها محتسبها. كما كان يحق لمحتسب القاهرة الجلوس بدار العدل مع السلطان. أما الثاني فهو محتسب العسائط، وله التحدث والتولية بالوجه القبلي بكامله. أنظر: معيد النعم ومبيد النقم، للسبكي، ص ٦٥ - ٦٦، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، ج ٤، ص ٣٧.
- (١٧) مفردا كحال: طبيب أمراض العيون
- (١٨) المجبر: طبيب الظلام في ذلك العصر.
- (١٩) الجراحيون: هم أطباء الجراحة في ذلك العصر.
- (٢٠) الشيافات - والأشياف أيضا - جمع شياف، وهو دواء مسحوق يستعمل للعيون. والشياف أيضا الدواء الذي يعمل قسما - أو تليسة، أو فرجة -، لمعالجة أمراض المستقيم. أنظر: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، ج ١، ص ٩٩٩، هامش ٣.
- (٢١) في الأصل «الدراقات»، وتعني الدرايق، أي الترياق - ويقال الدراق أيضا - وهو دواء مركب لدفع السموم. أنظر كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، ج ١، ص ٩٩٩، هامش ٤.
- (٢٢) أحمد بن علي بن عبادة الأنصاري: كان حليبي الأصل، نشأ بالقاهرة، واشتغل بالكتابة، وخدم زين الدين بن مخلوف، فأقامة وكيلًا في التحدث على تعلقات تركة المنصور قلاوون، فصار يدخل على الناصر محمد وهو صغير، ويقضي مهماته

- حتى حظى عنده. فلما تسلطن ولاء نظر البيمارستان في سنة ٧٠٧ هـ ثم سار معه إلى الكرك، وأقام مدة بالقدس إلى أن عاد صحبته بعد خلع المظفر بيبرس الجاشنكير. ففوض إليه وكالته، فمظم شأنه، ونفذ أمره، وقويت حرمة. ولم يكن السلطان يرجع في حقه إلى أحد. وعرض عليه الوزارة، فلم يقبل، وأقطعه قرية بحلب وأخرى بدمشق. ومات على وجهته سنة ٧١٠ هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر، ج ١، ص ٢٢٣.
- (٢٣) محمد بن قلاوون: السلطان الناصر، ولد سنة ٦٨٤ هـ، وولي السلطنة عقب قتل أخيه الأشرف خليل سنة ٦٩٣ هـ، عزل أكثر من مرة. ثم حكم عهداً مستقراً في الفترة ٧٠٩ - ٧٤١ هـ. تميز عهده بالاستقرار الاقتصادي، وبنى في سلطنته من الجوامع والمدارس والخوانق، الشيء الكثير جداً. هزم المغول، وفتح رودس. وتوفي سنة ٧٤١ هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٦١ - ٢٦٥.
- (٢٤) أكرم بن هبة الله القبطي كريم الدين الكبير. عمل عند بيبرس الجاشنكير لفترة طويلة. ثم نال رضى الناصر محمد بعد عودته إلى السلطنة ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩م عندما صادر كل ما كان يملكه بيبرس لصالح الناصر محمد. وتولى وظيفة «نظر الخاص»، فأصبح مسئولاً عن كل ما يملكه الناصر من عقار ونقد. واجتهد في إرضاء الناصر محمد، فبلغ منزلة عظيمة عنده حتى صار كبار الأمراء يهادونه ويقصدونه. ونجح كثيراً في استثمار الأموال السلطانية، وبالتالي تحقيق الرفاهية للسلطان الناصر محمد وجرعه. ولكن الناصر لم يلبث أن خشي من سطوته ومكانته، فقبض عليه، ونفاه إلى أسوان حيث شنق سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٤م بعد أن صادر الناصر كل ما كان يملك. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ١، ص ٤٢٩ - ٤٣١.
- (٢٥) «نظر الخاص» وهي وظيفة محدثة، أوجدها الناصر محمد عندما أبطل الوزارة، وأصل موضوعها التحدث فيما هو خاص بجال السلطان. وقد صار وكيل الخاص كالوزير لقربه من السلطان، وصار إليه تدبير جلة الأمور وتعيين المباشرين، ولكنه لا يقوم بأي أمر إلا بمراجعة السلطان. انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، ج ٤، ص ٣٠.
- (٢٦) الرُّبُوع بفتح الراء المشددة: هو عدة مساكن علوية تحتها حوانيت (دكاكين) ووكانل للتجارة، ولكل ربع باب يتصل مباشرة بسلم داخل وجهة البناء المشرقة على الطريق العام، وبواسطته يصعد السكان إلى مساكن الربع المخصصة لسكنى العامة بالأجرة الشهيرة. انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، ج ١٠، ص ٣٠٣، هامش رقم (٣).
- (٢٧) هو آقش الأشرقي جمال الدين البرناق المعروف بنائب الكرك. كان من ممالك المنصور قلاوون ثم ولي عن الأشرف خليل نيابة الكرك نحو العشرين سنة، ثم ولي نيابة دمشق في سنة ٧١١ هـ. عُيِّنَ جامعاً بالحسينية. وكان يجلس رأس الميمنة، ويقوم له السلطان الناصر محمد. ثم ولاء الناصر محمد نظر البيمارستان المنصوري فباشره بمهابة عظيمة وعظمه. ومات بالاسكندرية سنة بضع وثلاثين وسبعمائة هجرية. انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ١، ص ٤٢٣ - ٤٢٤.
- (٢٨) محمد بن عمر بن عثمان الكركي شمس الدين: سمع من ابن الشحنة، وتفقه، وأعاد البادرائية، وولي قضاء الكرك، ومات سنة ٧٦٩ هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٤، ص ٢٢٧.
- (٢٩) سنجر بن عبدالله الجابلي: ولد سنة ٦٥٣ هـ بآمد. خدم المنصور قلاوون، ثم أخرج إلى الكرك، ثم استخدمه كتبغا. وقد كان أول ما ولي نيابة الشريك. ولم يكن له في سلطنة المظفر حل ولا عقد، فنفعه ذلك، وقدم مع الناصر محمد مصر، وأصبح له نفوذ وسلطة. وكان محبا للعلم خصوصا علم الحديث، وشرح مسند الشافعي شرحا مفصلا. وكان فيه بر ومعرفة. وتوفي سنة ٧٤٥ هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ٢، ص ٢٦٦ - ٢٦٨.
- (٣٠) أنظر كتابنا الموسوم «السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ودراسة وثيقة وقف سرياقوس» الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٣.
- (٣١) عثمان بن إبراهيم بن مصطفى التركماني: ولد سنة ٦٦٠ هـ. وتفقه على مذهب الحنفية حتى شرح الجامع الكبير في عدة مجلدات، وأقرأ بالمدسة المنصورية دروسا. وكان ينظر في أوقافها نيابة عن الناظر التركي. وكان فاضلا، جبل المحاضرة، حسن المذاكرة، فصيح العبارة. مات سنة ٧٣١ هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٣، ص ٤٩.
- (٣٢) عبد الوهاب بن فضل الله الكاتب شرف الدين: خدم عند عدد من الأمراء حتى وصل إلى بلاط الناصر محمد بن

قلاون فعينه «ناظر الخاص»، وكان نشيطا في جمع المال للناصر محمد وأكثر من المصادرات للأمرء والتجار والكتاب وأصحاب الأموال. فضج منه الجميع. وأكثر الأمرء فيه الشكوى عند الناصر، فضجر منه، وقبض عليه هو وأهله وصادهم جميعا. وتوفي سنة ٧٤٠هـ. أنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٣، ص ٤٢ - ٤٤.

(٣٣) وردت هذه البلدة مع بلدة الأميرية ضمن الحبس الشرقي، أو الحبس الجبوتي من ضواحي القاهرة، وعبرتها ١٣٥٠٠ دينار، وكانت وقفا على البيمارستان المنصوري. أنظر: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، لابن الجيعان، ص ٦، السلوك لمعرفة دول الملوك للمقرئ، ج ٢، ص ٤٦٤، هامش ٤.

(٣٤) أنظر كتابنا المرسوم: «أحوال العامة في حكم المالك ٦٧٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٧٩ - ١٣٨٢م دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الكويت، ١٩٨٤.

(٣٥) جنكلي بن محمد بن البابا بدر الدين: كان وجيها، جوادا، ذكيا، يحب العلماء، حشم النفس، عفيفا. وكان يخرج لصلاة الصبح فلا يدخل إلى العشاء وكان يميل إلى ابن تيمية. وأول من طلبه من بلده بالقرب من آمد الأشرف خليل، وكتب له منشورا بإقطاع جيد، إلا أنه لم يحضر إلا في أيام الناصر محمد سنة ٧٠٤هـ. وكان آخر زمنه كبير الدولة. وكان ينفع العلماء، والصلحاء، والفقراء. وكان لا يدخل إلا في خير. وعرضت عليه النيابة عدة مرات فرفض. وكان ذو عقل ودين ورئاسة. كما كان حريصا على أداء الزكاة كل سنة. وتوفي سنة ٧٤٦هـ. أنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٢، ص ٧٦ - ٧٧، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردى، ج ١٠، ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٣٦) الضياء يوسف بن أبي بكر بن خطيب بيت الآبار جمال الدين. ولد سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩. وتعاين المباشرة، وكان جوادا مطعاما. داره مفتوحة دائما للضيوف. وكان القاضي جلال الدين القزويني يحبه ويكرمه، فلما ولي قضاء القضاة في مصر طلبه، وولاه نظر الصدقات والأيتام. وكان يحضر دار العدل مع القضاة. ولي الحسبة ثم ولي الأوقاف سنة ٧٣١هـ / ١٣٣٠م. وفي سنة ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م غزله قاضي القضاة عز الدين بن جماعة عن نظر الأوقاف. وكانت له منزلة كبيرة عند الناصر محمد. مات في سنة ٧٦١هـ / ١٣٥٩م. أنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٥، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٣٧) أبو بكر بن محمد بن قلاون: السلطان المنصور، وقد تولى السلطنة بعد أبيه بعهد منه له في مرضه سنة ٧٤١هـ. ثم أخذ في إظهار بعض الأمرء، وقبض على آخرين، ونادى إخوان السوء، فساء سلوكه، وشانت سمعته. فاتفق قوصون مع أيدغمش والمالك السلطانية فخلعوه من السلطنة، ثم نفوه مع إخوته إلى الصعيد. ثم كتب قوصون إلى عبد المؤمن متولي قوص فقتله، وحل رأسه سرا إلى قوصون سنة ٧٤٢ هـ. أنظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ١، ص ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٣٨) أنظر ترجمته في: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٢، ص ٦٥٣، ٦٧٢، ٧٠٠، ٧١٧، ٧٢٩، ٧٥٨، ٧٧٢، ٧٧٨، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٥٢.

(٣٩) السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد بن قلاون: ولي السلطنة سنة ٧٤٦هـ بعد أخيه الصالح إسماعيل بعهد منه إليه، وكان شقيقه. وباشر السلطنة بمهابة، فخان الأمرء، ولكنه أقبل على اللهو والنساء، وصار يبالغ في تحصيل الأموال ويبذرهما عليهن، وولع بلعب الحمام، وتماذى في التنازل عن الإقطاعات بسهولة. فثار عليه يلبغا اليحياوي نائب دمشق معتمدا على أن الناصر محمد كان أوصاه وأوصى غيره، أن من تسلطن من أولاده، ولم يسلك الطريق المستقيم يعزل، وملك غيره. فاتفق معه بقية الأمرء، وتم خلع الكامل شعبان بعد سنة وشهر واحد فقط، وأعدم بعد ذلك. أنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٤٠) أرغون العلائي: من ممالك الناصر محمد. وتنقل إلى أن استقر رأس نوبة الجمдарية. ثم تزوج أم السلطان الصالح إسماعيل. فلما مات الناصر محمد نفي إلى قوص فلما ولي السلطنة إسماعيل صار هو أكبر الأمرء، ومدير الدولة. ثم اعتقل في دولة السلطان المظفر حاجي بالاسكندرية بعد أن ضرب. ثم أحضر إلى القاهرة في سنة ٧٤٨ هـ فقتل فيها. أنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ١، ص ٣٧٦، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردى، ج ١٠، ص ١٨٥ - ١٨٦.

- (٤١) بيبغا ططر أو تتر حارس الطير: كان أحد الأمراء في مصر. وولي نيابة غزة عدة مرات. ثم ولي «النيابة» بالقاهرة في ولاية الناصر حسن الأولى، ثم صرفه الصالح صالح. ثم تنقلت به الأحوال إلى أن مات بطالا في طرابلس سنة بضع وستين وسبعمئة. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٢، ص ٤٤.
- (٤٢) صرغتمش الناصري: جليله ابن الصواف التاجر سنة بضع وثلاثين، فاشتره الناصر محمد بنحو أربعة آلاف دينار، لجمال صورته، وحسن شكله، ومع ذلك لم يتقدم أيام الناصر محمد. وقد كان أحد الأسباب في فتنه قوصون مع المماليك الناصرية ثم تأمر بخلخاناه في سنة ٧٤٩هـ. ثم في سنة ٧٥٢هـ استقر رأس نوبة كبيراً، فتصرف في الولاية والعزل، ثم أصبح ذا نفوذ وسلطة إلى أن تمادى، فأملك بأمر الناصر حسن سنة ٧٥٩هـ، وأرسل إلى الاسكندرية حيث قتل. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ٢، ص ٣٠٥ - ٣٠٦، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، ج ١٠، ص ٣٢٨.
- (٤٣) ازدمر الناصر الخازندار الأمير عز الدين: تنقل في الخدم إلى أن صار دويدارا، ثم كان هو ومنكلي بفا، قد قاما على صرغتمش، وتحكما بعده، ثم أخرجه منكلي بفا في الأتابكية في سلطنة الأشرف. ثم استدعاه إلى مصر، فأقام بها يسيراً، ثم مات سنة ٧٦٩هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ج ١، ص ٣٧٨، السلوك لمعرفة دول الملوك، - نزي، ج ٣، ص ٩، ١١، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٨٤، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤.

المراجع العربية

- ابن إياس، محمد بن أحمد
(ت ٥٢٤هـ / ١١٣٠م)
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله
عبد الله (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)
- ابن تغري بردي، ابو المحاسن يوسف
(ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م)
- ابن الجيعان، يحيى بن شاکر
(ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م)
- ابن حبيب، الحسن بن عمر
(ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)
- ابن حجر، أحمد بن علي
(ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٩م)
- ابن دقماق. إبراهيم بن محمد
(ت ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م)
- ابن شاکر، محمد بن أحمد الكتبي
(ت ٧٦٤هـ / ١٣٩٣م)
- ابن عبد الظاهر محي الدين
(ت ٦٩٢هـ / ١٢٩٢م)
- ابن العماد، عبد الحلي أحمد
(ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٩م)
- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم
(ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٥م)
- بدائع الزهور في وقائع الدهور، ه أجزاء، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٨٤م.
- تحفة النظاري غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، «رحلة ابن بطوطة» تحقيق علي المنصور الكتاني، بيروت، ١٩٧٥م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٢ جزء، القاهرة، ١٩٢٩ - ١٩٥٦م.
- التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق ب، موزنز، القاهرة، ١٩٨٨م.
- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، الجزء الأول، تحقيق محمد محمد امين، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد السيد جاد الحق، ه أجزاء، القاهرة، ١٩٦٦م.
- الانتصار بواسطة عقد الأمصار، القاهرة، ١٨٩٣م.
- فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.
- تشریف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور، حققه مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨ أجزاء، القاهرة ١٩٣١ - ١٩٣٢م.
- تاريخ الدول والملوك، الأجزاء ٧، ٨، ٩، تحقيق قسطنطين زريق، بيروت، ١٩٣٩م.

- البلوي، خليل بن عيسى
الحجي، حياة ناصر
- دوزي، رينهارت
السبكي، تاج الدين عبدالوهاب
السخاوي، شمس الدين
محمد بن عبدالرحمن
(ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧م)
عيسى بك، أحمد
- القرشي، محمد بن محمد بن أحمد
(ت ٧٢٩هـ/١٣٢٩م)
القلقشندي، أحمد بن علي
(ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)
المقريزي، أحمد بن علي
(ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)
- النويري، أحمد بن عبدالوهاب
(ت ٧٣٢/١٣٣٢م)
- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، رحلة البلوي، في النصف الأول من القرن الثامن
المجري/الرابع عشر الميلادي باريس: المكتبة الوطنية، مخطوط تحت رقم MS. 2286.
— أحوال العامة في حكم الماليك، ٦٧٨ — ٧٨٤هـ/١٢٧٩ — ١٣٨٢م. دراسة في
الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الكويت: ١٩٨٤م.
— السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ودراسة وثيقة
وقف سرياقوس، الكويت ١٩٨٣م.
تكملة المعاجم العربية، ترجمة د. محمد سليم النعيمي، بغداد ١٩٨١م.
معيد النعيم ومبيد النقم، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣م.
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزءاً، القاهرة، ١٢٥٣ — ١٣٥٥هـ/١٩٣٤ —
١٩٣٦م.
تاريخ البيمارستانات في الإسلام، الطبعة الثانية، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى،
بيروت، ١٩٨١م.
معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق، محمد محمد شعبان القاهرة، ١٩٧٦م.
صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ١٤ جزءاً، القاهرة، ١٩١٣ — ١٩٢٢م.
— كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ٢، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ج ٣، ٤:
تحقيق، سعيد عبدالفتاح عاشور القاهرة، ١٩٣٩ — ١٩٧١م.
— المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزءان، القاهرة: دار التحرير، طبعة
بولاقي، ١٩٥٣م.
نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة: دار الكتب المصرية، مخطوط تحت رقم ٥٤٩،
معارف عامة، الأجزاء/ ٢٩، ٣٠، ٣١